



مجلة جامعة تشرين - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: أثر إلزام الشركات بتبني معايير التقرير المالي الدولية على تمهيد الدخل (دراسة مسحية على عينة من الشركات المدرجة في الأسواق المالية العربية)

اسم الكاتب: د. ريم عيسى، اسيا استامبولي

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/5241>

تاريخ الاسترداد: 2026/04/23 11:29 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على

info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية - ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.



The Impact of IFRS Adoption on Income Smoothing (A Survey Study on a Sample of Listed Companies on Arab Stock Exchange)

Dr. Reem Issa*
Asia Istambuly**

(Received 20 / 1 / 2019. Accepted 27 / 2 / 2019)

□ ABSTRACT □

. This study comes to reveal the impact of IFRS Enforcement adoption on income smoothing in a number of companies listed at (Jordan, Palestine, Oman) stock exchange markets. The sample included the semi- annual, annual financial reports for 25 companies covered 8 years divided into 4 years before the enforcement adoption of IFRS, and 4 years post adoption of IFRS. Income smoothing was measured by three metrics (changes in net income, changes in net income scaled by changes in net cash flows, and the negative correlation between accruals and cash flows). The study concluded that the adoption of the International Financial Reporting Standards (IFRS) did not achieve the desired results by reducing the income smoothing, where the increase of income smoothing for the first and second metrics were not significant, but income smoothing for the third metric was increased. This is due to the flexibility that characterizes international standards, the inadequacy of these standards for national work environments, and the lack of strong incentives for firms to adopt these standards.

Keywords: International Financial Reporting Standards IFRS, income smoothing.

* Assistant Professor, Accounting Department, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria

** Postgraduate Student, Accounting Department, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria

أثر إلزام الشركات بتبني معايير التقرير المالي الدولية على تمهيد الدخل (دراسة مسحية على عينة من الشركات المدرجة في الأسواق المالية العربية)

الدكتورة ريم عيسى*

اسيا استامبولي**

(تاريخ الإيداع 20 / 1 / 2019. قُبل للنشر في 27 / 2 / 2019)

□ ملخص □

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر الإلزام بتبني معايير التقرير المالي الدولية على تمهيد الدخل في عدد من الشركات المدرجة في الأسواق المالية ل(الأردن، فلسطين، سلطنة عُمان). حيث شملت العينة القوائم المالية نصف السنوية والختامية لـ 25 شركة عن ثمان سنوات موزعة لأربع سنوات قبل إلزام التبني وأربع سنوات بعد الإلزام. تم قياس تمهيد الدخل من خلال ثلاث مؤشرات هي (التغيرات في صافي الدخل، التغيرات في صافي الدخل مقسوماً على التغيرات في صافي التدفقات النقدية والارتباط السالب بين المستحقات والتدفقات النقدية). توصلت الدراسة إلى أن الإلزام بتبني معايير التقرير المالي الدولية لم يحقق النتائج المرجوة منه بخفض تمهيد الدخل، إذ ارتفع تمهيد الدخل بالنسبة للمقياسين الأول والثاني ولكن بشكل غير جوهري فيما كان هذا الارتفاع بالنسبة للمقياس الثالث جوهرياً. ويُعزى ذلك إلى المرونة التي تتميز بالمعايير الدولية، وعدم ملائمة هذه المعايير لبيئات العمل الوطنية، وإلى عدم وجود حوافز قوية لدى الشركات بتبني هذه المعايير.

الكلمات المفتاحية: معايير التقرير المالي الدولية IFRS، تمهيد الدخل.

* أستاذ مساعد - قسم المحاسبة - كلية الاقتصاد - جامعة تشرين - اللاذقية - سورية.

** طالبة دراسات عليا (ماجستير) - قسم المحاسبة - كلية الاقتصاد - جامعة تشرين - اللاذقية - سورية.

مقدمة:

يخلق استخدام أطر محاسبية متنوعة نوعاً من الإرباك لمستخدمي القوائم المالية، وهو ما يمكن أن ينتج عنه عدم كفاءة في أسواق رأس المال عالمياً.

فمع ظهور العولمة، ازداد حجم التبادل التجاري والدولي، وازداد عدد الشركات متعددة الجنسيات الأمر الذي أبرز الحاجة إلى وجود لغة للتواصل المالي بين الشركات وأصحاب المصالح المختلفين حول العالم؛ هذا ما دعا بالمنظمين والشركات متعددة الجنسيات، وشركات التدقيق والمستثمرين لإدراك أهمية الحاجة إلى معايير مشتركة في جميع مجالات إعداد التقارير المالية لتوصيل النتائج المالية والمحاسبية للشركات بلغة محاسبية موحدة، مفهومة، ومتعارف عليها دولياً.

من أجل تحقيق هذه الغاية تضافرت جهود مجلس معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standards Board (IASB) لإصدار مجموعة معايير محاسبية موحدة مفهومة وذات جودة عالية، حيث أصدرت ما يسمى بمعايير التقرير المالي الدولية International Financial Reporting Standards (IFRS) والتي حازت قبولاً عالمياً كونها توفر إطاراً محاسبياً متسقاً وموحداً (www.ifrs.com).

إن إيجاد مثل هذه المعايير لإعداد التقارير المالية يهدف إلى موازنة المعلومات المالية التي تقدمها الشركات لضمان درجة عالية من الشفافية والمقارنة بين القوائم المالية، وتعزيز كفاءة أداء أسواق رأس المال. هذا من شأنه أن يقلل المخاطر بالنسبة للمستثمرين المرتبطة بانخفاض جودة الإفصاحات وانخفاض تكلفة رأس المال بالنسبة للشركات ويقلل من البدائل المحاسبية الموجودة.

إن تحسين جودة التقارير المالية وتعزيز قابلية المقارنة لمستخدمي القوائم المالية هي الهدف من وضع معايير محاسبية دولية. ويرتبط تحسين جودة التقارير المالية بانخفاض تمهيد الدخل، ولذلك فقد قام الباحثون كـ (Barth et al., 2008; Paananen, 2008; Paglietti, 2009; Samarasekera et al., 2012; Ahmed et al. 2013; Ball & Shivakumar, 2005) بدراسة آثار تبني معايير IFRS على التقارير المالية ومن ضمن هذه الدراسات دراستهم لأثر تبني المعايير على تمهيد الدخل، وذلك كي يتوصلوا لمعرفة الآثار الفعلية الناتجة عن تبني IFRS في الشركات ومدى مطابقتها للآثار النظرية المفترض أن يحققها هذا التبني. كما أن تمهيد الدخل المنخفض يُعتبر دليلاً على جودة المحاسبة الجيدة. ستختبر هذه الدراسة أثر تبني معايير التقرير المالي الدولية على تمهيد الدخل، وذلك عبر مقارنة تمهيد الدخل للشركات قبل تبني IFRS وبعده.

المراجعة الأدبية**1. دراسة Barth et al. (2008) بعنوان: International Accounting Standards****and Accounting Quality معايير المحاسبة الدولية وجودة المحاسبة**

قامت هذه الدراسة بدراسة أثر تبني معايير المحاسبة الدولية على جودة المحاسبة في 21 دولة بين الفترة الممتدة من عام 1994 حتى 2003 وذلك من خلال استخدام عينة مطابقة للشركات قبل التبني وبعده، إذ تم جمع البيانات من موقع DataStream وجمع بيانات عن الشركات والمعايير التي تطبقها من موقع Worldscope. تمثلت العينة النهائية بـ 327 شركة بمجموع 1896 مشاهدة سنوية.

تم قياس جودة المحاسبة باستخدام كل من إدارة الأرباح، وفتية الاعتراف بالخسائر وملاءمة القيمة وتم استخدام المعادلات المطبقة في الدراسات السابقة كدراسة (ashbaugh, (lang et al., 2006), (lang et al., 2003), (ball et al., 2006) (tarca, 2004), (2001) توصلت الدراسة إلى وجود انخفاض في تمهيد الدخل والتوجه نحو الأرباح المستهدفة في الشركات بعد تبني IAS، ارتفاع في وفتية الاعتراف بالخسائر كما وجدت تحسناً في ملاءمة القيمة أي ارتفعت جودة المحاسبة في الشركات بعد تبنيها للمعايير المحاسبية الدولية.

2. دراسة Paananen (2008) بعنوان: The IFRS Adoption's Effect on

Accounting Quality in Sweden أثر تبني معايير IFRS على جودة المحاسبة في السويد

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة فيما إذا أدى تبني IFRS في عام 2005 إلى زيادة في جودة التقارير المالية في السويد. تم جمع البيانات باستخدام عينة مؤلفة من 376 شركة مدرجة تتوفر قوائمها المالية في موقع DataStream وذلك عن الفترة الممتدة من 2003 حتى 2006 مقسمة إلى سنتين قبل تبني IFRS وسنتين بعد التبني. تم قياس جودة المحاسبة باستخدام تمهيد الدخل، ملاءمة القيمة، وفتية الاعتراف بالخسائر.

توصلت الدراسة إلى أن تبني معايير التقرير المالي الدولية لم يحسن من جودة التقارير المالية خلال أول سنتين من التبني، بل على العكس من ذلك فقد انخفضت جودة التقارير المالية. ونتيجة حصول الباحث على نتائج غير متوقعة فقد أعاد تقسيم عينة الدراسة إلى متبنيين لمعايير التقرير المالي الدولية ملتزمين كلياً وذوو خبرة بتطبيق IFRS وآخرين أقل مهارة والتزام بهذه المعايير. وحلّل نتائج من العينة الملتزمة وذات الخبرة بتطبيق IFRS ومع هذا فقد توصل إلى النتيجة نفسها وهي أن جودة التقارير المالية المُعدّة وفق IFRS منخفضة.

3. دراسة Paglietti (2009) بعنوان: Timely Loss, Earnings Management

Recognition and Value Relevance in Europe Following the IFRS

Mandatory Adoption: Evidence from Italian Listed Companies

ووقتية الاعتراف بالخسائر وملاءمة القيمة في أوروبا بعد الإلزام بتبني IFRS: أدلة من الشركات المدرجة الإيطالية.

قامت هذه الدراسة بدراسة أثر تبني معايير التقرير المالي الدولية في أوروبا تحديداً في إيطاليا، تم دراسة جودة المحاسبة باستخدام كل من إدارة الأرباح (والتي قيست من خلال كل من تمهيد الدخل والتوجه نحو الأرباح المستهدفة)، وفتية الاعتراف بالخسائر وملاءمة القيمة. حيث قامت بفحص جودة المحاسبة بها منذ عام 2002 حتى 2007 مقسمة إلى ثلاثة أعوام قبل التبني من 2002 حتى 2004 وثلاث بعد التبني من 2005 حتى 2007. تم جمع القوائم المالية المجمعة ومعلومات أسعار الأسهم لعينة ضمت 92 شركة إيطالية مدرجة في سوق الأوراق المالية الإيطالي (تم استثناء الشركات التي تعمل في المجال المالي).

توصلت الدراسة إلى نتائج متباينة حيث انخفضت جودة المحاسبة فيما يتعلق بكل من إدارة الأرباح ووقتية الاعتراف بالخسائر بعد تبني معايير التقرير المالي الدولية، حيث ارتفع تمهيد الدخل وانخفضت وقتية الاعتراف بالخسائر خاصة وقتية الاعتراف بالخسائر الكبيرة. أما فيما يتعلق بملاءمة القيمة فقد توصلت الدراسة إلى أنه بعد تبني معايير IFRS ارتفعت قدرة الأرقام المحاسبية على تزويد المستثمرين بالمعلومات اللازمة في اتخاذ قراراتهم.

4. دراسة Samarasekera et al. (2012) بعنوان: IFRS and Accounting Quality:

The Impact of Enforcement ، IFRS وجودة المحاسبة: أثر الإلزام

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة آثار إلزامية تطبيق IFRS على جودة المحاسبة. تضمنت عينة الدراسة 495 شركة بريطانية مدرجة في بورصة لندن خلال الفترة من عام 2000 وحتى 2009. مقسمة إلى خمس سنوات في ظل UK GAAP (2004-2000) وخمس سنوات في ظل IFRS (2005-2009)، كما شملت العينة 246 شركة مدرجة في دول أخرى.

تمّ قياس جودة المحاسبة باستخدام مقاييس تمهيد الدخل، التوجه الإداري نحو الأرباح المستهدفة، ووقتية الاعتراف بالخسائر، وملاءمة القيمة.

توصلت الدراسة إلى وجود تحسن في ملاءمة القيمة بعد تبني IFRS في جميع الشركات، كما أبدت الشركات انخفاضاً في توجهها نحو الأرباح المستهدفة، أما فيما يتعلق بمقاييس تمهيد الدخل ووقتية الاعتراف بالخسائر فقط أظهروا تحسناً فقط في الشركات المدرجة في الدول الأخرى.

5. دراسة Ahmed et al. (2013) بعنوان: Does Mandatory Adoption of IFRS

Improve Accounting Quality? Preliminary Evidence. هل أدى الإلزام بتبني

IFRS إلى تحسن في جودة المحاسبة؟ أدلة أولية

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم أدلة على الآثار الأولية الناتجة عن إلزامية تبني IFRS. شملت عينة الدراسة 3262 شركة مقسمة إلى 1631 شركة من 20 دولة تبنت IFRS في 2005، و 1631 شركة مرجعية في 15 دولة لم تتبن IFRS. تمّ اختيار العينة المؤلفة من الشركات التي لم تتبن IFRS للسيطرة على الاتجاهات الاقتصادية العامة والتي ليس لها علاقة بتبني IFRS. امتدت فترة الدراسة من عام 2002 حتى 2007 دون تضمين عام 2005 (سنة إلزامية تطبيق المعايير). تمّ قياس جودة المحاسبة باستخدام تمهيد الدخل، ووقتية الاعتراف بالخسائر، مقابلة الأرباح المستهدفة، المغالاة في المستحقات.

توصلت هذه الدراسة إلى أنّ الشركات التي ألزمت بتبني IFRS ارتفع فيها تمهيد الدخل والمغالاة في التقرير عن المستحقات، كما أظهرت انخفاضاً في وقتية الاعتراف بالخسائر وذلك مقارنةً بالشركات المرجعية. كما لم تجد اختلافاً فيما يخص مقابلة الأرباح المستهدفة قبل أو بعد تبني IFRS.

6. دراسة Christensen et al. (2015) بعنوان: Incentives or Standards: What

Determines Accounting Quality Changes Around IFRS Adoption?

أما المعايير: ما الذي يحدد التغييرات في جودة المحاسبة حول تبني معايير التقرير المالي الدولية هدفت هذه الدراسة إلى معرفة فيما إذا أدى تبني IFRS إلى تحسن جودة المحاسبة. شملت عينة الدراسة عيّنتين فرعيتين ضمت الأولى 177 شركة ألمانية ألزمت بتبني IFRS بعد 2005، 133 شركة ألمانية تبنت IFRS طوعاً

قبل 2005، في حين ضمت العينة الثانية 123 شركة إضافية تبنت IFRS قبل 2004. وذلك عن الفترة الممتدة من عام 1998 وحتى 2009. تمّ قياس جودة المحاسبة باستخدام إدارة الأرباح، وقتية الاعتراف بالخسائر. توصلت هذه الدراسة إلى أنّ تبني IFRS طوعياً أدى إلى انخفاض في إدارة الأرباح، وإلى زيادة وقتية الاعتراف بالخسائر. في حين لم يؤدّ إلزام الشركات بتبني IFRS إلى تحسن جودة المحاسبة. من خلال الاستعراض السابق للأدبيات تبين أنّ تبني معايير التقرير المالي أثر على تمهيد الدخل بشكل متفاوت، حيث ارتفع تمهيد الدخل في بعض الدراسات في حين انخفض في أخرى، كما أن معظم الدراسات قد تم إجراؤها في بيئات اقتصادية متطورة وهذا ما أظهر ضرورة تقديم أدلة تجريبية جديدة في بيئات اقتصادية نامية ومن هنا جاءت هذه الدراسة لدراسة أثر الإلزام بتبني معايير IFRS في عدد من الشركات المدرجة في الأسواق المالية العربية.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في التساؤل الرئيس التالي:

ما أثر الإلزام بتبني IFRS على تمهيد الدخل؟

حيث تم قياس تمهيد الدخل من خلال ثلاثة مؤشرات هي:

- التغيرات في صافي الدخل.
- التغيرات في صافي الدخل مقسومة على التغيرات في صافي التدفقات النقدية.
- الارتباط السالب بين المستحقات والتدفقات النقدية.

ومنه يمكن تفصيل التساؤل الرئيس إلى الأسئلة الفرعية التالية:

ما أثر الإلزام بتبني IFRS على تغيرات صافي الدخل؟

ما أثر الإلزام بتبني IFRS على النسبة بين التغيرات في صافي الدخل على التغيرات في صافي التدفقات النقدية السنوية التشغيلية؟

ما أثر الإلزام بتبني IFRS على الارتباط السالب بين المستحقات والتدفقات النقدية؟

فرضيات البحث:

بمراجعة الدراسات السابقة تبين أن الشركات التي تمهد دخلها بشكل أقل يكون تقلب أرباحها أكبر (Lang et al.

2006; Ball and Shivakumar 2005, 2006; Leuz et al. 2003; 2003; Lang et al. 2006)، وافترضت هذه

الدراسات أن الشركات الملزمة بتطبيق معايير التقرير المالي الدولية سينخفض لديها تمهيد الدخل وبذلك يكون لديها

تقلب في الأرباح أكبر بعد الإلزام عنه قبل الإلزام. ومنه فإن الفرضية الرئيسة في هذه الدراسة هي:

1. يؤثر الإلزام بتبني IFRS على تمهيد الدخل من خلال تخفيضه.

كما بينت دراسة (Ewert and Wagenhofer 2005) أن تطبيق المعايير المحاسبية التي تحد من السلطة التقديرية

للمدراء ينتج عنها تقلب أعلى في الأرباح المحاسبية. كما وجدت دراسة (Leuz et al. 2003) أن تمهيد الدخل يكون

أقل في الدول ذات القانون العام (حيث تستند IFRS إلى الإطار المفاهيمي المشابه لتلك الدول) وبالتالي من المفترض

أن يكون تمهيد الدخل أقل بعد الإلزام بتبني معايير IFRS، كما اقترح كل من (Ball & Shivakumar 2005)،

(2006) بأن الاعتراف الوتقي بالأرباح أو الخسائر والمتوافق مع جودة أرباح أعلى يميل إلى رفع التقلب في الأرباح

نسبة إلى التدفقات النقدية، لذلك، ولاختبار الفرضيات تم اختيار مقياسين لتقلب الأرباح:

- i. التباين في تغيرات صافي الدخل.
 - ii. تباين النسبة في تغيرات صافي الدخل إلى التغير في التدفقات النقدية.
- وبالتالي فإن الفرضيتين الفرعيتين في هذه الدراسة هما:
- يؤثر الإلزام بتبني IFRS على التغيرات في صافي الدخل من خلال زيادة التباين.
 - يؤثر الإلزام بتبني IFRS على النسبة بين التغيرات في صافي الدخل على التغيرات في صافي التدفقات النقدية السنوية التشغيلية من خلال زيادة التباين.
- كما إن الشركات ذات تمهيد الدخل المرتفع تظهر ارتباطاً سالباً أكبر بين المستحقات والتدفقات النقدية 2005,2006; (Lang et al. 2003; leuz et al. 2003; ball & shivakumar ; lang et al., 2006). وقد فسرت دراسة كل من (land and Lang 2002; Myres et al. 2006) من بين عدة دراسات أخرى سبب استخدام مقياس الارتباط السالب الأكبر كدليل على تمهيد الدخل حيث وجدوا أن المدراء يستجيبون لنتائج التدفقات النقدية السيئة من خلال زيادة المستحقات. كما بين كل من (Ball and Shivakumar 2005,2006) بأن الاعتراف الوتقي للأرباح أو الخسائر المتوافق مع جودة أرباح أعلى يخفف من الارتباط السالب بين المستحقات والتدفقات النقدية الحالية. استناداً إلى ذلك سيتم اختبار الفرضية الفرعية التالية:
- يؤثر الإلزام بتبني IFRS على الارتباط السالب بين المستحقات والتدفقات النقدية من خلال تخفيضه.

أهمية البحث وأهدافه

يهدف هذا البحث إلى

1. تحديد أثر الإلزام بتبني معايير التقرير المالي الدولية على تمهيد الدخل، وذلك من خلال:
 - تحديد أثر الإلزام بتبني معايير التقرير المالي الدولية على التغيرات في صافي الدخل.
 - تحديد أثر الإلزام بتبني معايير التقرير المالي الدولية على النسبة بين التغيرات في صافي الدخل على التغيرات في صافي التدفقات النقدية السنوية التشغيلية.
 - تحديد أثر الإلزام بتبني معايير التقرير المالي الدولية على الارتباط السالب بين المستحقات والتدفقات النقدية.
- إن تباين نتائج الدراسات السابقة وتطبيق معظمها في دول متقدمة يبرز الحاجة لوجود أدلة تجريبية في دول نامية، وهذا ما ستحاول الباحثة تقديمه عبر دراسة أثر الإلزام بتبني معايير التقرير المالي الدولية على تمهيد الدخل بالتطبيق على الشركات المدرجة في الأسواق المالية العربية، وذلك لمعرفة مدى ملاءمة هذه المعايير وتخفيضها لتمهيد الدخل في البيئة العربية.

منهجية البحث

تم استخدام استراتيجية المسح لجمع البيانات كونها تتيح إمكانية جمع كميات كبيرة من البيانات من مجتمع إحصائي ممتد جغرافياً والمتمثل في هذه الدراسة بالشركات المدرجة في الأسواق المالية العربية. تمت الدراسة من خلال جمع البيانات الثانوية متمثلة بالقوائم المالية النصف سنوية والختامية المنشورة للشركات الصناعية والخدمية لمدة ثمان سنوات مقسمة إلى أربع سنوات قبل الإلزام بتبني معايير IFRS وأربع سنوات بعد الإلزام بالتبني، وتم استثناء المصارف والشركات المالية كون أرباحها وقوائمها المالية لها طبيعة خاصة تختلف عن أرباح الشركات الصناعية والخدمية.

إن حجم الشركات المدرجة في الأسواق المالية العربية كبير ولكن صعوبة الحصول على بيانات هذه الشركات بسبب قَدَم هذه البيانات وعدم توفرها في موقع الشركة أو في موقع سوق الأوراق المالية، أو بسبب عدم تبني معايير IFRS في بعض الدول، أو بسبب عدم اكتمال بيانات سنوات بعض الشركات في فترة قبل التبني، أو لحدثة إلزام تبني المعايير في بعض الدول العربية مما أدى إلى عدم القدرة على تضمين شركات هذه الدول كونها لا تحقق شروط عينة الدراسة وهي توفر بيانات أربع سنوات قبل الإلزام بتبني المعايير وأربعة بعد الإلزام. وبذلك فقد شملت العينة النهائية القوائم المالية المنشورة لـ 25 شركة صناعية وخدمية مدرجة في أسواق الأوراق المالية في الأردن وفلسطين وسلطنة عُمان. تم استخدام المعادلات الرياضية المطبقة في الدراسات السابقة كدراسة (lang et al., 2003), (lang et al., 2006), (ashbaugh, 2001) (tarca, 2004), (ball et al., 2006) للعلوم الاجتماعية SPSS Statistical Package for Social Sciences V.22 في التحليل الإحصائي. كما تم استخدام متوسط البيانات للشركات في عينة الدراسة إذ تم جمع بيانات الشركات في فترة ما قبل التبني وبعده التبني على عدد الشركات البالغ 25 شركة. تم حساب كل من متغيرات الدراسة يدوياً وفق المؤشرات الملائمة وذلك لعدم توفر قاعدة بيانات لهذه المتغيرات كما في الدول الأوروبية، كما تم استخدام متوسط البيانات للشركات في عينة الدراسة حيث تم جمع بيانات الشركات في فترة ما قبل التبني وبعده التبني وتقسيمها على عدد الشركات البالغ عددهم 25 شركة. بعد جمع البيانات اللازمة وتلافي اختلاف القيم المعروضة في القوائم المالية لهذه الشركات فقد تم تحويل تلك القيم إلى ما يعادلها بالدولار الأمريكي.

وفيما يلي المعادلات المستخدمة في هذه الدراسة:

$$\Delta NI_{it} = a + \beta_1 \Delta NI_{it} + \beta_2 SIZE_{it} + \beta_3 GROWTH_{it} + \beta_4 EISSUE_{it} + \beta_5 LEV_{it} + \beta_6 DISSUE_{it} + \beta_7 TURN_{it} + \beta_8 CF_{it} + \beta_9 AUD_{it} + \beta_{10} NUMCROSS_{it} + \epsilon_{it} \quad (1)$$

ΔNI_{it} التغير في صافي الدخل المتاح لحملة الأسهم العادية مرجحاً بإجمالي الأصول في نهاية الفترة المالية.
 $SIZE$ اللوغاريتم الطبيعي للقيمة السوقية للأسهم في نهاية الفترة.
 $GROWTH$ النسبة المئوية للتغير في المبيعات في نهاية الفترة.
 $EISSUE$ (Equity Issue) النسبة المئوية للتغير في الأسهم العادية في نهاية الفترة.
 LEV (leverage) إجمالي الالتزامات في نهاية الفترة مقسوماً على القيمة الدفترية لحقوق الملكية بنهاية الفترة.
 $DISSUE$ (Debt Issue) النسبة المئوية للتغير في إجمالي الالتزامات في نهاية الفترة.
 $TURN$ المبيعات مقسومة على إجمالي الأصول في نهاية الفترة.
 CF صافي التدفقات النقدية السنوية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية/ متوسط إجمالي الأصول في نهاية الفترة.
 AUD مؤشر = 1 إذا تم التدقيق من قبل شركات تدقيق عالمية (big four)¹ ويساوي 0 فيما عداهم.
 $NUMCROSS$ عدد الدول المدرجة فيها أسهم الشركة.

يستند المقياس الثاني لتمهيد الدخل إلى تباين النسبة بين التغيرات في صافي الدخل ΔNI إلى التغيرات في التدفقات النقدية التشغيلية ΔCF .

$$\Delta CF_{it} = a + \beta_1 SIZE_{it} + \beta_2 GROWTH_{it} + \beta_3 EISSUE_{it} + \beta_4 LEV_{it} + \beta_5 DISSUE_{it} + \beta_6 TURN_{it} + \beta_7 CF_{it} + \beta_8 AUD_{it} + \beta_9 NUMCROSS_{it} + \varepsilon_{it} \quad (2)$$

حيث تمثل ΔCF_{it} التغيرات في صافي التدفقات النقدية السنوية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية للشركة i في السنة t . بالنسبة لمقياس تمهيد الدخل الثالث فإنه يركز على الارتباط بين المستحقات والتدفقات النقدية أي بين المعادلتين 3، 4.

$$CF_{it} = a + \beta_1 SIZE_{it} + \beta_2 GROWTH_{it} + \beta_3 EISSUE_{it} + \beta_4 LEV_{it} + \beta_5 DISSUE_{it} + \beta_6 TURN_{it} + \beta_7 AUD_{it} + \beta_8 NUMCROSS_{it} + \varepsilon_{it} \quad (3)$$

حيث تمثل CF_{it} صافي التدفقات النقدية السنوية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية/ متوسط إجمالي الأصول في نهاية العام. $ACC_{it} = a + \beta_1 SIZE_{it} + \beta_2 GROWTH_{it} + \beta_3 EISSUE_{it} + \beta_4 LEV_{it} + \beta_5 DISSUE_{it} + \beta_6 TURN_{it} + \beta_7 AUD_{it} + \beta_8 NUMCROSS_{it} + \varepsilon_{it} \quad (4)$

ACC_{it} المستحقات = (صافي الدخل المتاح لحملة الأسهم العادية ناقصاً التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية للشركة i خلال السنة t) مرجحاً بإجمالي الأصول في نهاية الفترة.

الإطار النظري للبحث:

تعريف المحاسبة الدولية وأسباب ظهورها:

بدأ الاهتمام بالمحاسبة من منظور دولي، سواء على المستوى المهني أو الأكاديمي في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن السابق لأسباب عديدة، منها: (Choi and Meek, 2008)

1. الزيادة الهائلة في المعاملات التجارية بين شركات الأعمال الدولية.
2. زيادة أعداد الشركات الدولية وتنوع أعمالها.
3. زيادة حجم الاستثمارات بين مختلف دول العالم وزيادة عدد هذه الاستثمارات.
4. ظهور مفهوم التضخم الذي أصبح أحد العوامل الهامة بالنسبة للمعايير الدولية.
5. اختلاف العملات المستخدمة في كل دولة وبالتالي أسعار تداول تلك العملات بين الشركات الدولية في مختلف أنحاء العالم.

كانت الأسباب السابقة وغيرها، مدخلاً للاهتمام بالمحاسبة الدولية التي ركزت على دراسة المفاهيم والأسس والقواعد المحاسبية المطبقة في مختلف الدول حول العالم والتحري عن أسباب اختلافها، ومن هنا بدأ التنسيق بين المنظمات والهيئات المهنية للمحاسبة حول العالم في محاولة منها لزيادة التوافق بين هذه الدول عبر تخفيض التباين في ممارساتها المحاسبية، مما يسهل عمليات المقارنة بين الشركات ويرفع من معدلات الاستثمارات الدولية.

عرفت المحاسبة الدولية وفقاً ل Stolowy (1997) نقلاً عن Lawrence 1991 بأنها عملية تقديم معلومات مالية مفيدة معروضة بأسس متعددة الجنسيات.

كما عرفت المحاسبة الدولية -التي تضم كل من المحاسبة المالية والإدارية- وفقاً ل Stolowy (1997) نقلاً عن Evans et al. 1994 بأنها المحاسبة عن المعاملات، وعمليات الشركات الدولية، والمقارنات بين المبادئ والممارسات المحاسبية الموجودة في أراضٍ أجنبية والإجراءات التي يتم إنشاؤها لهذا الهدف.

معايير التقرير المالي الدولية IFRSs

مفهوم المعيار المحاسبي

عرف المعيار وفقاً للمنظمة الدولية للمعايير والقياس (ISO) International Standards Organization بأنه وثيقة مرجعية توفر المتطلبات، المواصفات، المبادئ التوجيهية أو الخصائص التي يمكن استخدامها بشكل دائم لضمان أن المواد، والمنتجات، والعمليات أو الخدمات تلائم الأهداف التي وضعت من أجلها.

ولقد عرّف المعيار وفقاً لأبو زيد (2005) على أنه النموذج المعد مسبقاً ليقاس على ضوءه طول أو وزن شيء معين أو درجة جودته. فيمكن النظر إلى المعايير على أنها المقاييس أو الموازين المعتمدة والمقبولة من قبل المجموعة أو المجتمع أو الدولة أو العالم للقياس أو للحكم بواسطتها على جودة شيء معين. هذه المقاييس منها ما هي مقاييس طبيعية ومنها ما هي وضعية ومنها ما هي إلهية. كما أن القوانين بالنسبة للدولة يمكن اعتبارها المعيار للحكم على فعل أو إجراء معين كأن يكون قانونياً أي مسموحاً به أو غير قانوني أي مخالف.

أما المعيار المحاسبي هو بيانات مكتوبة تتكون من القواعد والمبادئ التوجيهية الصادرة عن المؤسسات المحاسبية، وذلك لإعداد قوائم مالية موحدة ومتسقة ولضمان احتواء القوائم على الإفصاحات الأخرى التي تؤثر على مستخدمي المعلومات المحاسبية المختلفين (Alexander & Nobes, 2010).

أما بالنسبة لمعايير التقرير المالي الدولية فيمكن النظر لهذا المصطلح بالمفهوم الضيق أو بالمفهوم الواسع. وفق المفهوم الضيق: تأخذ معايير التقرير المالي الدولية أرقاماً جديدة تختلف عن أرقام معايير المحاسبة الدولية IAS لتميزها عن بعضها البعض. وفق المفهوم الواسع: فإن معايير التقرير المالي الدولية تُعدّ تطوراً وامتداداً طبيعياً لمضمون ومحتوى ما صدر ويصدر من معايير المحاسبة وتفسيراتها الصادرة والمصادق عليها والمعتمدة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ولجنة تفسير المعايير SIC والتي عرفت هذه اللجنة فيما بعد بلجنة تفسير معايير التقرير المالي الدولية (IFRIC) International Financial Reporting Interpretation Committee (The institute of chartered accountants of Scotland, 2008).

ويُعدّ هذا استمراراً في التطوير لوضع معالجات محاسبية مواكبة ومستجيبة للتطورات التكنولوجية والاقتصادية والمعلوماتية لتحقيق أهداف مستخدمي التقرير المالي (التمثلة بتوصيل المعلومات اللازمة والمفيدة لمستخدمي التقرير المالي لمساعدتهم في اتخاذ قرارات توزيع الموارد الاقتصادية) (The institute of chartered accountants of Scotland (2008).

وبالتأكيد على أهمية معايير التقرير المالي الدولية، وبما أن أحد أهداف مجلس معايير المحاسبة الدولية هو تعزيز وتحسين مستوى الشفافية في عملية التقرير المالي حتى تعكس الحقائق والقيم الاقتصادية المعقولة للمنشأة؛ فإن اعتماد وتبني معايير التقرير المالي الدولية يُعدّ أمراً هاماً باعتبارها صيغة التقرير المالي العالمية، وهذا ما يجعل الشركات والمؤسسات والمنشآت بمختلف أنواعها وأنشطتها أكثر فهماً وقرباً من الأسواق العالمية، كما يساعدها في دخول الأسواق العالمية وتخفيض تكلفة نقل رؤوس الأموال خارج الحدود (IASB:2010).

مزايا تطبيق معايير المحاسبة الدولية

تداولت العديد من الأدبيات معايير التقرير المالي الدولية في محاولة منها لدراسة مزايا ومساوئ استخدام هذه المعايير وفيما يلي عرض لبعض مزايا IFRSs.

وفقاً لكل من (2005) Alfredson et.al و (2011) Deegan and Unerman و (2014) Phan et al. و (2015) Doupnik and Perera فإن من ضمن مزايا تطبيق معايير محاسبية موحدة ما يلي:

1. سهولة الدخول إلى أسواق رؤوس الأموال الأجنبية وبالتالي تحسين عملية النمو والتطوير الاقتصادي.
2. زيادة مصداقية القوائم المالية للشركات في الدول النامية بالنسبة للدائنين المحتملين.
3. تخفيض تكلفة رأس المال للشركات.
4. تخفيض تكاليف إصدار معايير محاسبية وطنية.
5. سهولة تنظيم أسواق الأوراق المالية.
6. وجود لغة مالية مشتركة مما يزيد من قابلية الفهم للتقارير المالية.
7. توفير المزيد من المرونة والكفاءة في استخدام الموظفين ذوي الخبرة من الشركات متعددة الجنسيات للمحاسبين ومراجعي الحسابات.
8. توفير معلومات شاملة ووقتية تكون أكثر دقة من المعلومات التي توفرها المعايير الوطنية التي حلت محلها.
9. جعل الإدارة مسؤولة بدرجة أكبر بالنسبة لأدائها نتيجة لتطبيق معايير المحاسبة الدولية.
10. سهولة إجراء التحليل المالي في الشركات وإجراء المقارنات مع شركات أخرى محلية ودولية.
11. تقليص الفروقات القائمة في الأساليب والممارسات المحاسبية خصوصاً فيما يتعلق بقياس الأرباح والمركز المالي ويجعل القوائم المالية تعبر بصورة عادلة عن نتائج الأعمال والأوضاع المالية.
12. التكيف مع الأوضاع المختلفة على نطاق واسع. أي مرونة المعايير كافية يكفي للتعامل مع الاختلافات في البيئات الاقتصادية والخلفيات الوطنية والتقاليد.

مساوئ تطبيق IFRSs

أشارت دراستي (2014) Vinayagamoorthy و (2014) phan et al., إلى بعض مساوئ تطبيق معايير التقرير المالي الدولية وفقاً للآتي:

1. تركز IFRS على المبادئ وبالتالي تُعد أكثر تحراً من المعايير المحلية المقبولة عموماً في الدول، مما يستدعي الحاجة لاستخدام الأحكام المهنية وهو ما سيتطلب تغيير في عقلية المحاسبين.
2. تستخدم IFRS محاسبة القيمة العادلة كأساس لتقييم معظم بنود القوائم المالية، مما يجلب الكثير من التقلبات وبالتالي يتيح استخدام الأحكام الشخصية عند إعداد القوائم المالية. بالإضافة إلى صعوبة إيجاد الخبراء المؤهلين لتطبيق محاسبة القيمة العادلة.
3. ستصبح بعض مجالات المحاسبة أكثر تعقيداً مثل اندماج الأعمال والأدوات المالية، حيث ستنشأ معظم هذه المشاكل من خلال الاستخدام الأوسع لمحاسبة القيمة العادلة وفقاً لIFRS.
4. إن تطبيق IFRS قد يتعارض مع متطلبات الأنظمة الضريبية المطبقة في بعض الدول مما يستدعي الحاجة إلى إيجاد بدائل لمعالجة الالتزامات الضريبية.
5. يعتبر استخدام IFRS مكلفاً وخاصة للشركات متعددة الجنسيات والتي يتطلب تطبيق IFRS فيها تغييراً للأنظمة الداخلية، كما أن تكاليف التدريب الجديدة تعتبر أيضاً مكلفة.

6. لن يتمكن IASB والذي يعتبر الهيئة المحنكرة لإصدار المعايير من فرض تطبيق المعايير في جميع دول العالم.

7. ستتحمل الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم تكاليف كبيرة نتيجة استخدامها لIFRS وهي ليست بصدد تحملها، حيث تعد معايير التقرير المالي الدولية أكثر ملاءمةً للشركات كبيرة الحجم والشركات متعددة الجنسيات، بينما تفضل معظم الشركات صغيرة ومتوسطة الحجم استخدام معاييرها المحلية.

تمهيد الدخل:

يُعدُّ تقليل تقلبات الدخل واستقرار نموه أحد أهم أهداف الإدارة، وذلك استناداً على الاعتقاد السائد بأن تنذب معدل نمو الدخل يزيد من حجم المخاطرة، وأن الشركات ذات معدل النمو الثابت أو المتقارب على المدى الطويل هي الأقل خطراً، لذلك تحاول بعض الشركات أن تخفض من هذه المخاطرة بأساليب محاسبية مقبولة تسمى تمهيد الدخل (Io (2008).

يعرف تمهيد الدخل على أنه "أحد أشكال إدارة الأرباح²، مصمم لإزالة انحرافات سلسلة الأرباح الطبيعية بما في ذلك خطوات لتخفيض والاحتفاظ بالأرباح خلال السنوات ذات الأرباح الجيدة لاستخدامها في السنوات ذات الأرباح الأقل (Mulford & Comiskey, 2002).

كما يعرفه (Ronen and Yaari, 2008) على أنه التخفيف من التقلبات في الأرباح المعلن منها خلال الزمن، أي أن الإدارة تقوم بزيادة الأرباح في الأعوام التي تكون فيها الأرباح قليلة نسبياً، وتقوم بتخفيض الأرباح في الأعوام التي تكون بها الأرباح مرتفعة نسبياً.

كما عرفه Beidleman باعتباره "التخفيف المتعمد للتقلبات حول مستوى معين من الأرباح والتي تعتبر حالة طبيعية بالنسبة لشركة" (Beidleman, 1973, pp.653). كما أشار Beidleman (1973) إلى أن كلمة تمهيد تتمثل في محاولة إدارة الشركة الحد من التباينات غير الطبيعية في الأرباح إلى الحد المسموح به بموجب مبادئ المحاسبة والإدارة السليمة. يمكن تمهيد الدخل إما بطريقة طبيعية ناتجة عن الأعمال التشغيلية للشركة، أو بطريقة مُفتعلة ناتجة عن تدخل الإدارة وذلك بهدف تحقيق الاستقرار في نمو الدخل (Cahan et al., 2008). تشير أغلب الأدبيات المحاسبية إلى أنه يمكن للإدارة التدخل في تمهيد الدخل بأسلوبين هما (التمهيد الحقيقي والتمهيد غير الحقيقي).

أما التمهيد الحقيقي Real Smoothing فينتج عن تبادلات تجارية حقيقية وقرارات تشغيلية تستلزم مصاريف معينة أو تُنتج أرباحاً معينة، تنفذها الإدارة بهدف تقليل تقلبات التدفقات النقدية (Huang et al., 2009).

بينما يكون التمهيد غير الحقيقي والذي يطلق عليه أيضاً التمهيد الاصطناعي Artificial Smoothing بواسطة التلاعب في التقرير عن الأرباح أو المصروفات، وتأجيل أو تعجيل الاعتراف بها بين الفترات المحاسبية، وجميع المتغيرات المحاسبية التي ينتج عن التحكم بها دخلاً مستقراً دون التأثير المباشر على التدفقات النقدية ولذلك يطلق عليه البعض اسم التمهيد المحاسبي (Huang et al., 2009). يمكن أن يقود تمهيد الدخل إلى معلومات متحيزة ولا

² تعرف إدارة الأرباح بأنها "التدخل المتعمد في عملية إعداد التقارير المالية الخارجية، بهدف الحصول على بعض المكاسب الخاصة" (Schipper, 1989). ويحدث هذا عندما يستخدم المدراء الأحكام الشخصية في التقارير المالية وفي هيكلية المعاملات لتغيير القوائم المالية وذلك إما لتضليل أصحاب المصالح حول أداء الشركة أو للتأثير على النتائج التعاقدية والتي تعتمد على الأرقام المحاسبية المغلنة (Healy and Wahlen, 1999).

تمثل بصدق الأداء الحقيقي للشركة، وبالتالي فإن تمهيد الدخل يمكن أن يخفض فائدة المعلومات المالية للأطراف الخارجية وبالتالي جودتها، كما أن انخفاض مستوى تمهيد الدخل يرفع من جودة الأرباح المحاسبية وبالتالي من جودة المحاسبة (Callao et al., 2009).

الدراسة العملية:

يستند أول مقاييس تمهيد الدخل إلى التقلب في التغيرات في صافي الدخل مرجحاً بإجمالي الأصول ΔNI (Lang et al., 2006)، حيث يعتبر التباين الصغير في تغيرات صافي الدخل دليلاً على تمهيد الدخل.

يمكن أن تكون التغيرات في صافي الدخل حساسة لمجموعة من العوامل التي لا يمكن ربطها بنظام التقرير المالي كالبيئة الاقتصادية والدوافع لتبني معايير التقرير المالي الدولية، ولذلك ياتباع الدراسات السابقة كدراسة (Lang et al., 2006; Lang et al., 2003) فإن مقياس تقلب الدخل هو تباين البواقي من انحدار التغير في صافي الدخل على المتغيرات المحددة في الدراسات السابقة كضوابط لهذه العوامل ΔNI^* (ashbaugh, 2001; Pagano et al., 2002).

سنقوم بدايةً باحتساب معدل المتوسط للقيم والانحراف المعياري لهم وهي على الشكل التالي:
جدول 1 قيم المتوسط والانحراف المعياري لقيم البواقي من التغيرات في صافي الدخل ΔNI^*

	year	Statistic	Std. Error	
Standardized Residual ΔNI^*	before	Mean	.0354452	
		Variance	.880	
		Std. Deviation	.93822025	
	after	Mean	-.0354452-	.18018332
		Variance	.260	
		Std. Deviation	.50963538	

نلاحظ من الجدول السابق بأن قيم التباين قبل الإلزام بالتبني هو أكبر من القيم بعد الإلزام بالتبني وهذا دليل على أن الشركات تمهد دخلها بشكل أكبر بعد الإلزام بتبني معايير IFRS.

ولاختبار تجانس التباين وهل يوجد فروق في تباين المجموعتين قبل وبعد الإلزام استخدم اختبار levene's test الفرضية العدم: لا يوجد فرق بين تباين المجتمعين الفرضية البديلة: يوجد فرق بين تباين المجتمعين

جدول 2 Levene's test للبقاوي من التغيرات في صافي الدخل

		Levene's Test for Equality of Variances	
		F	Sig.
Standardized Residual ΔNI^*	Equal variances assumed	3.030	.104
	Equal variances not assumed		

من الجدول السابق نجد أن احتمال الدلالة sig لاختبار فيشير هو أكبر من مستوى الدلالة 0.05 لذلك نقبل الفرضية العدم التي تقول بأنه لا يوجد فرق بين تباين المجتمعين، أي أن الفروق في التباين تكاد لا تكون موجودة وبالتالي فإن الإلزام بتبني معايير IFRS لم يؤد إلى اختلاف في التغيرات في صافي الدخل وبالتالي لم يجد اختلاف في أول مقياس من مقاييس تمهيد الدخل.

يستند المقياس الثاني لتمهيد الدخل إلى تباين النسبة بين التغيرات في صافي الدخل ΔNI إلى التغيرات في التدفقات النقدية التشغيلية ΔCCF .

وكما هو الحال مع ΔNI فإن ΔCCF قد تكون حساسة لمجموعة من العوامل التي لا يمكن ربطها بنظام التقرير المالي ولهذا فإننا نقوم بتقدير هذه المعادلة بطريقة مشابهة للمعادلة 1 ولكن بتغيير المتغير التابع ليكون ΔCCF .

كما في المعادلة 1 فإننا نقوم بحساب البقاوي من هذه المعادلة ونحسب تباينها لفترة ما قبل الإلزام وبعد الإلزام لنحصل على ΔCCF^* ، ثم للحصول على المقياس الثاني لتمهيد الدخل نقوم بحساب تباين النسبة ΔNI^* مقسوماً على ΔCCF^* . سنقوم بدايةً باحتساب معدل المتوسط والانحراف المعياري للقيم والانحراف المعياري لهم وهي على الشكل التالي:

جدول 3 قيم المتوسط والانحراف المعياري لقيم البقاوي من التغيرات في التدفقات النقدية الصافية السنوية من الأنشطة التشغيلية (ΔCCF^*)

	Year		Statistic	Std. Error
Standardized Residual ΔCCF^*	Before	Mean	.0335186	.33520660
		Variance	.899	
		Std. Deviation	.94810743	
	After	Mean	-.0335186-	.17370285
		Variance	.241	
		Std. Deviation	.49130586	

نلاحظ أن تباين البقاوي قد انخفض في فترة بعد الإلزام عنه قبل الإلزام. ولاختبار تجانس التباين وهل يوجد فروق في تباين

المجموعتين قبل وبعد الإلزام استخدم اختبار Levene's test

الفرضية العدم: لا يوجد فرق بين تباين المجتمعين

الفرضية البديلة: يوجد فرق بين تباين المجتمعين

جدول 4 Levene's test للبواقي من التغيرات في التدفقات النقدية الصافية السنوية التشغيلية

		Levene's Test for Equality of Variances	
		F	Sig.
Standardized Residual	Equal variances assumed	.288	.600
ΔCF^*	Equal variances not assumed		

يبين الجدول أن احتمال الدلالة sig لاختبار فيشير أكبر من مستوى الدلالة 0.05 لذلك نقبل الفرضية العدم التي تقول بأنه لا يوجد فرق بين تباين المجتمعين أي أن الإلزام بتبني المعايير لم يؤثر أيضاً في المقياس الثاني من مقاييس تمهيد الدخل. ولكننا نحتاج لقياس تباين النسبة للبواقي من المعادلة 1 والمعادلة 2 لذلك نقوم بحسابها كالتالي

جدول 5 Descriptive Statistics للنسبة بين التغيرات في صافي الدخل على التغيرات في صافي التدفقات النقدية التشغيلية

	N	Mean	Std. Deviation	Variance
$\Delta NI^*/\Delta CF^*$ Before	8	1.2151621	.57948261	0.3358000952
$\Delta NI^*/\Delta CF^*$ after	8	.8894587	.32390689	0.1049156733
Valid N (listwise)	8			

نلاحظ انخفاض تباين النسبة بين البواقي من ΔNI^* على البواقي من ΔCF^* وهذا دليل على ارتفاع تمهيد الدخل وبالتالي فإن الإلزام بتبني معايير IFRS أدى إلى انخفاض تباين النسبة بين التغيرات في صافي الدخل على التغيرات في التدفقات النقدية ولكن كل من التغيرات في صافي الدخل والتغيرات في صافي التدفقات النقدية التشغيلية لم تكن جوهرية وبالتالي دلالة هذه النسبة تُعدُّ غير جوهرية أيضاً.

بالنسبة لمقياس تمهيد الدخل الثالث فإنه يركز على الارتباط بين المستحقات والتدفقات النقدية. وكما هو الحال مع مقياسي التباين في المعادلة 1 و2 فإننا سنقوم بمقارنة ارتباط البواقي بين المعادلة 3 و4 CF^* و ACC^* بدلاً من الارتباط بين CF و ACC مباشرة. بما أن الدراسة تعتمد على الإحصاء المعلمي تم استخدام ارتباط Pearson لقياس الارتباط، حيث تم قياس الارتباط لفترة قبل الإلزام بالتبني والارتباط لفترة ما بعد الإلزام بالتبني وفق الآتي:

جدول 6 Pearson correlation before

Correlations

		ACC*before	CF*before
ACC*before	Pearson Correlation	1	-.931- ^{**}
	Sig. (2-tailed)		.001
	N	8	8
CF*before	Pearson Correlation	-.931- ^{**}	1
	Sig. (2-tailed)	.001	
	N	8	8

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

جدول 7 Pearson correlation after

Correlations

		ACC*after	CF*after
ACC*after	Pearson Correlation	1	-.997- ^{**}
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	8	8
CF*after	Pearson Correlation	-.997- ^{**}	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	8	8

^{**}. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

يبين كل من الجدول (39-4) و(40-4) ارتفاع الارتباط السالب بين بواقي كل من ACC، CF بعد الإلزام بتبني معايير التقرير المالي الدولية وهذا دليل على أن الشركات بعد الإلزام بتبني المعايير قد ارتفع لديها تمهيد الدخل.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

1. ارتفع تمهيد الدخل بعد الإلزام بتبني معايير التقرير المالي الدولية أي تم رفض الفرضية الرئيسة التي تقول بأن إلزام تبني المعايير قد أدى إلى تخفيض إدارة الأرباح.
 2. انخفض تباين التغيرات في صافي الدخل بعد إلزام IFRS ولكن هذا الانخفاض غير جوهري بين المجموعتين، أي لا يمكن القول بأن المقياس الأول من مقاييس تمهيد الدخل قد اختلف بعد IFRS أي أن الفرضية الفرعية الأولى غير مقبولة والتي تقول بأن الإلزام بتبني المعايير قد أثر على التغيرات في صافي الدخل من خلال زيادة التباين.
 3. انخفض تباين النسبة بين التغيرات في صافي الدخل على التغيرات في التدفقات النقدية التشغيلية بعد إلزام IFRS ولكن أيضاً هذا الانخفاض غير جوهري بين المجموعتين، أي لا يمكن القول بأن المقياس الثاني من مقاييس تمهيد الدخل قد اختلف بعد IFRS أي أن الفرضية الفرعية الثانية غير مقبولة والتي تقول بأن الإلزام بتبني المعايير قد أثر على النسبة بين التغيرات في صافي الدخل على التغيرات في التدفقات النقدية التشغيلية من خلال زيادة التباين.
 4. ارتفاع الارتباط السالب بين كل من التدفقات النقدية التشغيلية والمستحقات، وهذا دليل على ارتفاع في تمهيد الدخل بعد الإلزام بتبني IFRS أي أن الفرضية الفرعية الثالثة غير مقبولة والتي تقول بأن الإلزام بتبني المعايير قد أثر على الارتباط السالب بين المستحقات والتدفقات النقدية التشغيلية من خلال تخفيضه.
- تتوافق هذه النتائج مع نتائج دراسات سابقة كدراسة (Pannanen, 2008; Paglietti, 2009; Ahmed et al., 2013)، في حين تتعارض مع نتائج دراسات أخرى كدراسة (Barth et al., 2008; Samaraskera et al., 2012).

التوصيات:

وجدت الدراسة أن الإلزام بتبني معايير التقرير المالي الدولية لم يحقق النتائج المرجوة منه بخفض تمهيد الدخل ويمكن تفسير ذلك من خلال ما يلي:

1. تُعد طبيعة بيانات العمل عاملاً مهماً في التأثير على المعايير، وقد لا يتناسب استخدام معايير IFRS مع طبيعة بيانات العمل الوطنية ومؤسساتها (nobes and parker, 2008)، وهذا ما توصلت إليه هذه الدراسة بأن المعايير لا تتناسب طبيعة بيانات العمل في الدول التي شملتها العينة لذلك توصي الدراسة بإجراء دراسات لاحقة حول مدى مناسبة معايير IFRS لبيئات العمل في دول الوطن العربي.
 2. قد يُعزى ارتفاع تمهيد الدخل إلى المرونة التي تميز المعايير المحاسبية القائمة على المبادئ والتي قد ترفع من السلطة التقديرية التي يستخدمها المدراء للتقرير عن الأرباح، لذلك يُنصح بإجراء دراسات مقارنة لاحقة بين مدى السلطة التقديرية المُمارسة من قبل المدراء في كُلِّ من الشركات التي تتبنى IFRS وفي الشركات التي لا تتبنى المعايير لمعرفة تمهيد الدخل في كُلِّ منهما.
 3. تُعد حوافز الشركات بتبني المعايير محدداً كبيراً لخصائص وجودة البيانات المالية بدلاً من المعايير بحد ذاتها، كما تُعد الجدية في تبني المعايير عاملاً في تمهيد الدخل، حيث أن التبني الطوعي قد يخفض من تمهيد الدخل بشكل أكثر من الإلزام بالتبني وهذا ما أكدت عليه دراسة (barth et al., 2008)، لذلك من الممكن إجراء دراسات لاحقة حول تمهيد الدخل في الشركات التي تبنت IFRS طوعياً ومقارنتها مع الشركات التي ألزمت بتطبيق المعايير.
 4. إنَّ التراخي في تنفيذ المعايير قد يرفع من تمهيد الدخل، ولذلك يجب تكريس الجهود نحو نظام إنفاذ قانوني فعَّال تُعاقب من خلاله الشركات التي لا تطبق معايير IFRS بشكل صحيح.
 5. إن وجود مجموعة واحدة من المعايير قد لا يناسب جميع الدول وجميع الشركات وبالتالي قد لا تعمل على تحسين ملاءمة القيمة والموثوقية بشكل متساوٍ لا سيما في ضوء الاختلاف بين الدول، لذلك يُنصح بإجراء دراسات لاحقة حول أثر المعايير على تمهيد الدخل في دولة عربية محددة وعلى قطاع تشغيلي واحد.
- كما توصي الباحثة بإجراء دراسات مستقبلية حول:
1. دراسة أثر تبني معايير التقرير المالي الدولية على تمهيد الدخل على عينة تضم الشركات المالية والمصارف.
 2. دراسة أثر الإلزام بتبني معايير التقرير المالي الدولية على أبعاد أخرى من جودة المحاسبة في الشركات العربية.
 3. إعادة الدراسة على عينة أكبر من الشركات العربية، حيث أنه وبعد عام أو اثنين سيكون من المتاح الحصول على بيانات دول عربية جديدة أصبحت ملزمة بتطبيق معايير التقرير المالي الدولية.

المراجع:

الدوريات الاجنبية:

AHMED, A; NEEL, M; WANG, D. *Does Mandatory Adoption of IFRS Improve Accounting Quality? Preliminary Evidence*. Contemporary Accounting Research, vol.30, 2013,1344-1372.

ASHBAUGH, H., & PINCUS, M.. *Domestic Accounting Standards, International Accounting Standards, and the Predictability of Earnings*. Journal of accounting research, vol 39, N.3,2001, 417-434.

BALL, R AND SHIVAKUMAR, L.. *Earnings Quality in UK Private Firms: Comparative Loss Recognition Timeliness*. Journal of Accounting and Economics, vol.39 ,2005, 83-128.

- BALL, R. AND SHIVAKUMAR, L.. *The Role of Accruals in Asymmetrically Timely Gain and Loss Recognition*. Journal of Accounting Research, vol.2, 2006,207-242.
- BARTH, M. E., LANDSMAN, W. R., & LANG, M. H.. *International Accounting Standards and Accounting Quality*. Journal of accounting research, vol.46 n.3,2008, 467-498.
- BEIDLEMAN, C. *Income Smoothing: The Role of Management*. The Accounting Review, vol.48, n.4, 1973,653-667.
- CAHAN, S.; LIU, G. AND SUN, J. *Investor Protection, Income Smoothing and Earnings Informativeness*. Journal of International Accounting Research, vol.7,n.1,2008, 1-24
- CALLAO, S., FERRER, C., JARNE, J. I., & LAINEZ, J. A. *The impact of IFRS on the European Union: Is it related to the accounting tradition of the countries?*. Journal of Applied Accounting Research, vol.10, n.1,2009, 33-55.
- CHRISTENSEN, B; LEE, E; WALKER, M; ZENG, C. *Incentives or Standards: What Determines Accounting Quality Changes Around IFRS Adoption?* European Accounting Review, vol.24, n.1, 2015,31-61.
- EWERT, R., & WAGENHOFER, A. *Economic Effects of Tightening Accounting Standards to Restrict Earnings Management*. The Accounting Review, vol.80, n.4, 2005,1101-1124.
- HUANG, P. , ZHANG, Y., DEIS, D. R. AND MOFFITT, J. S. *Do Artificial Income Smoothing and Real Income Smoothing Contribute to Firm Value Equivalently?*. Journal of Banking & Finance, vol. 33, 2009, 224-233.
- LAND, J., & LANG, M. H. *Empirical Evidence on the Evolution of International Earnings*. The accounting review, vol. 77, n.s-1, 2002, 115-133.
- LANG, M., RAEDY, J. S., & YETMAN, M. H. . *How Representative Are Firms That are Cross-Listed in The United States? An Analysis of Accounting Quality*. Journal of Accounting Research, vol.41, n.2, 2003, 363-386.
- LANG, M.; RAEDY, J. AND WILSON, W. *Earnings Management and Cross Listing: Are Reconciled Earnings Comparable to US Earnings?*. Journal of accounting and Economics, vol. 42, 2006, 255- 283.
- LEUZ, C., NANDA, D., & WYSOCKI, P. D. *Earnings Management and Investor Protection: An International Comparison*. Journal of financial economics, vol.69, n.3, 2003, 505-527
- LO, K. *Earnings Management and Earnings Quality*. Journal of accounting and economics, vol. 45, 2008, 350-357

MYERS, J. N., MYERS, L. A., & SKINNER, D. J.. *Earnings Momentum and Earnings Management*. Journal of Accounting, Auditing & Finance, vol. 22, n.2, 2007, 249-284.

PAGANO, M., RÖELL, A. A., & ZECHNER, J. *The Geography of Equity Listing: Why Do Companies List Abroad?*. The journal of finance, vol.57, n.6, 2002, 2651-2694.

PAGLIETTI, P. *Earnings Management, Timely Loss Recognition and Value Relevance in Europe Following the IFRS Mandatory Adoption: Evidence from Italian Listed Companies*. economia aziendale online, vol. 4, 2009, 97-117

PHAN, D; MASCITELLI, B.; BARUT, M.. *Perceptions towards International Financial Reporting Standards (IFRS): The Case of Vietnam*. Global Review of Accounting and Finance, vol.5, n.1, 2014, 132-152.

TARCA, A. *International Convergence of Accounting Practices: Choosing Between IAS and US GAAP*. Journal of International Financial Management & Accounting, vol.15, n.1, 2004, 60-91

VINAYAGAMOORTHY, A. *Opportunities and Challenges in Adopting IFRS in India*. International Journal of Business and Administration Research Review, vol. 2, n.3, 2014, 132-136.

الكتب الأجنبية:

ALEXANDER, D. ; NOBES, C. *Financial Accounting: An International Introduction*, 4th Edition, Pearson education limited, England, 2010, 496.

ALFREDSON, K.; LEO, K.; PICKER, R.; PACTER, P.; RADFORD, J. *Applying International Accounting Standards*. Wiley, Australia, 2005, 1102.

CHOI, F; MEEK, G. *International Accounting*, 6th edition, Pearson Prentice Hall, USA, 2008, 510.

DEEGAN, C.; UNERMAN, J. *Financial Accounting Theory*, 2nd edition, McGraw Hill, London, 2011, 576.

DOUPNIK, T.; PERERA, H. . *International Accounting*, 4th edition, McGraw-Hill, London, 2015, 800.

IASB. *The Conceptual Framework for Financial Reporting*, IFRS foundation, London, United Kingdom, 2010, 61.

MULFORD, C.; COMISKEY, E. *The Financial Numbers Game: Detecting Creative Accounting Practices*, John Wiley & Sons, Inc, USA, 2002, 408.

NOBES, C., & PARKER, R. *Comparative international accounting*, 10th edition, Pearson Education, England, 2008, 603.

RONEN, J. YAARI, V.. *Earnings management*, Springer US, Boston, 2008, 581.

STOLOWY, H. *The Definition of International Accounting Through Textbook Contents*, For Presentation At the eighth World Congress of the International Association for Accounting Education and Research (IAAER). Paris: France, 1997.

THE INSTITUTE OF CHARTERED ACCOUNTANTS OF SCOTLAND. *The Implementation of IFRS in the UK, Italy and Ireland*, First edition, T.J. International Ltd, Britain, 2008, 220.

المواقع الإلكترونية:

<http://www.iso.org/iso/home/standards.html> المنظمة الدولية للمعايير والقياس

<http://www.ifrs.org/About-us/IFRS-Foundation/Pages/Organisation-history.aspx>

PAANANEN, M (2008). **The IFRS Adoption's Effect on Accounting Quality in Sweden.** Available at

<http://www.adoptifrs.org/uploads/Sweden/The%20IFRS%20%20Effect%20on%20Accounting%20Quality%20in%20Sweden.pdf>

تم استرجاعه بتاريخ 2014/7/3

SAMARESEKERA, N; CHANG, M; TARCA, A (2012). **IFRS and Accounting Quality: The Impact of Enforcement.** Available at <http://ssrn.com/abstract=2183061> تم استرجاعه

بتاريخ 2014/3/7.

الكتب العربية:

أبو زيد، محمد المبروك. *المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية*. إيتراك للنشر والتوزيع، مصر، 2005، 640.